

أكَدَ أَنَّ عَلَى الدُّولِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَقْدِيمَ بَرَامِجَ تَوْعِيَّةٍ وَتَشْقِيفِيَّةٍ عَنْ بَيْتَةِ الْحَجَّ .. عَضُوُّ مَجْلِسِ مَنْطَقَةِ مَكَّةَ لِلْاِقْتَصَادِيَّةِ :

إِكْرَامًا لِضَيْوفِ الرَّحْمَنِ لَمْ تَطْبِقْ غَرَامَاتٍ عَلَى مَنْ يَلْقَى النَّفَاءَاتِ

**قضايا مكة المكرمة متداولة
علناً وكل مواطن منح الحق من القيادة
بإبداء الرأي
حملة «لا حج بلا تصريح»
تصب في مصلحة التنظيم وليس
لمنع الراغبين**



يرى المهندس نواف إبراهيم جوهري عضو مجلس منطقة مكة المكرمة أن الاهتمام بالبيئة يعد أمراً ضرورياً، وأن على الجميع أن يتعاون مع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في تنفيذ أهدافها والخطوات الوقائية للحد من زيادة الملوثات، موضحاً أن على المجتمع دور مهم جداً بجميع شرائطه تجاه البيئة في ثلاث مراحل، أولها الترشيد في استخدام الموارد، والثانية عمل الفرد على تشريف ذاته ومحبيه لحفظه على البيئة من بيت وشارع ومكان عمل وحي ومدينة ثم الوطن بشكل عام بما يتكون منه من أرض وبحر وفضاء، والالتزام بتعليمات السلامة البيئية، والثالثة الاستثمار البيئي وهو الأمر الأهم اليوم، فعلى كل فرد أن يستثمر ببعض من وقته وطاقته في مجال البيئة حتى يتم توارثها للأجيال القادمة، وهي في حال يتناسب مع المحبة للأبناء والأحفاد، لافتاً إلى أن التعميم يلقي مسؤولية أكبر على العاملين في مجالات الاقتصاد والصناعة وكذلك مجالات الخدمة .. إلى تفاصيل الحوار :

حاوره: خميس السعدي من مكة المكرمة

للمجتمع، وكذلك فإن ما تقوم به حكومتنا الرشيدة من جهود ظاهرة لا تخفي على أحد، ولا أعتقد أن الحاج يرغب في إحداث الإضرار بالبيئة، ولكن ما يحدث هو ممارسات خاطئة تؤدي إلى سلبيات كلنا يعرفها، ولرغبة حكومتنا الرشيدة في تيسير رحلة الحاج وحسن استضافته فهي تهتم له الاحتياجات وباحتياطيات مضاعفة أحياناً تحسباً لتفادي أي سلوك خاطئ، وذلك من باب التيسير، فلم تطبق غرامات جزائية مثلاً على من يلقي مخلفات في الشارع كما هو معمول به في دول كثيرة وغيرها من الإجراءات التي دائماً نرى بلدنا يتعامل معها بابيجانية ولا يفرض الجزاءات والعقوبات إكراهاً لضيوف الرحمن.

أخرج بك قليلاً على أعمال اللجان في المجلس .. ما مدى انسجام الأعضاء في مناقشة القضايا المتعلقة بمكة المكرمة؟
من دون شك فإن أعضاء المجلس يعملون جميعهم بلا استثناء لتحقيق كل ما فيه مصلحة الوطن والمواطن سواء كانوا من أبناء ورؤساء قطاعات حكومية وكذلك من تشرفوا بالثقة الملكية من موالي خادم الحرمين الشريفين، وأكفي بالقول إن درة هذا المجلس هو الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، وعن القضايا المتعلقة بمكة المكرمة فهي متداولة علينا، وكل مواطن منح الحق من القيادة باباً رأيه في إطار التطوير، ولكن هناك ملاحظة يجب على الجميع مراعاتها وهي أن القرار يبنى على ركيائز عديدة فقد أتقدم بمقترن لحل مشكلة أو موضوع ما ويكون فيه الصواب لذلك القطاع، إلا أنه يؤشر في جهة أخرى أو في مسار آخر، لذا فإنه في اعتقادي أنه على الجميع تقديم ما لديهم من مقترنات هادفة للتنمية

المجتمع، وأظنك تعني بعض المؤسسات والشركات العاملة في المجالات الاقتصادية والخدمة المختلفة وكذلك بعض الصناعيين غير المتعاونين مع الرئاسة، ففي اعتقادي أن لديهم فجوة تحول دون بلوغهم تحقيق مسؤولياتهم تجاه وطنهم ومواطنيهم واقتصادهم أو صناعتهم وبينهم، لذلك هم أحوج للتوعية والتنفيذ، فجيمعاً يدرك أن كثير من المنتجات تم حظرها عالمياً وأخرى يعمل على إيقافها، وكذلك فإن استنزاف الموارد يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الذي هو الضامن الأساس لبيئة سليمة، وذلك كله يؤدي إلى تقليص زمن الإنتاج وبالتالي تقليص كمية الإنتاج مما يحتم تكليفهم بخطوات إجرائية أو وسائل حماية للحد من التلوث ستكون مكلفة جداً، وفي المقابل فإن كثيراً من أفراد المجتمع هم على وعي كامل ويتبعون بحث عال من المسؤلية والمواطنة وعلى تعاون وثيق مع الرئاسة أو غيرها من الجهات المهمة بالبيئة.

هل هناك أسباب معينة مسؤولة عن إحداث التلوث البيئي في مكة المكرمة؟
الأسباب من وجهة نظري تشبه الأسباب في أي بيئة أخرى وفي أي مدينة أخرى، وتتمثل في الإسراف في استخدام المتأت من الموارد، وكذلك عدم الاستفادة من التوظيف الصحيح للمتأت الإسلامي أن يكتفوا التوعية البيئية للحجاج القادمين من بلادهم حتى يهناوا بحجمهم في الاحتياجات الالزامية.

كيف للحج أن يحقق الأضرار بالبيئة؟
الحج هو ضيف الرحمن، وكما أسلفت فإن خدمته شرف

كيف يمكن للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة أن تؤدي أدوارها بشكل صحيح في ظل غياب التعاون من بعض أفراد المجتمع؟
الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة تؤدي دورها بشكل صحيح وفاعل، وغياب التعاون من بعض أفراد

صحفتك عضواً في مجلس المنطقة كيف تقرأون الجهد المبذول من قبل القطاعات العاملة في موسم الحج، خاصة تلك التي تعنى بالإصلاح البيئي؟
القطاعات العاملة في موسم الحج تؤدي واجبها حسبما توافق لديها من إمكانات وخاصة أنه بمقارنة سلطة بين بعض الدول التي قمت بزيارتها للأضطلاع على الجهود المبذولة في مجال البيئة بصفة شخصية وللحصول على معلومة مفيدة تبين لي بوضوح أن تلك الدول قد تقد إليها أعداد مقاربة لأعداد الحجاج، ولكن نجد أن تلك الدول تستوعب تلك الأعداد على مساحة شاسعة من أراضيها وخلال فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر، بينما نحن في مكة المكرمة تجد أن الحجاج يقيمون في المنطقة المركزية ويتنقلون عبر مساحات محدودة في المشاعر، وكذلك فإن هناك فترة ملزمة للإقامة والتجمع، وهذا يزيد من معدلات التدفق ويقلص زمن المعالجة.

لمعالجة كميات موسمية (الفترات محدودة) تتدفق عليها في وقت قصير، فهذا يحتاج إلى مضاعفة الطاقة الاستيعابية لمصانع الفرز والتدوير، أما الأمر الآخر فهو اعتبار أن جدول مكون نفاثات المنازل محدد بناء على دراسات إحصائية وعينات، فحيثما يفرز منها العناصر ذات القيمة المرتفعة تبقى مكونات أو عناصر لا جدوى من تدويرها بل تتطلب دعماً مادياً لاستمرارية التدوير وكذلك امتياز للتسويق أو الاستهلاك، وهنا يتطلب الأمر منع بعض المقيمين من الفرز المسبق من حاويات النفايات المنزليّة، والعمل على إقامة مشروع حكومي أو أهلي أو مشترك للاستفادة من تدوير النفايات عوضاً عن الإنفاق على السبل التي تخلصنا منها ومن أضرارها البيئية.

هل ترون أن وضع الغرامات على المخالفين أمر سيد من فرز النفايات، أم سيدفع القطاع الخاص للدخول في مثل هذا النوع من المشاريع؟
أعتقد أن معالجة الأمر من جهة المستفيد النهائي قد يكون مفيداً أكثر فطالما وجد الراغب في الشراء لتلك العناصر سواء مؤسسات أو شركات أو مصانع للتدوير فإن المسألة ستستمر حتى يقنع المخالف بعدم جدوى المردود، ولكن إذا امتنعت المصانع المستفيدة من شراء تلك العناصر (المواد) إلا من مصادر تناط بها مسؤولية تدوير النفايات فعندها أتوقع القضاء على تلك الظاهرة.

هل يعني ذلك أن النفايات التي يتم فرزها حالياً بشكل يومي ستسبب في معضلة أمام الراغبين في الاستثمار في مجال التدوير؟
ليس الأمر بهذا القدر من السلبية فالجهات المعنية تقوم بدور رائد في تقليل حجم

أي من الراغبين، فإذا ما تقدم أي شخص لم يستهلك الفرصة للحج واستوفى احتياجات الحج من السكن في جميع مراحله وكذلك النقل، فستكون أموره ميسرة لدخوله في منظومة الحجيج المنظم، وما كان يحدث من ظاهرة افتراض تمت معالجتها بشكل كبير خلال السنة الماضية، التي كانت من إفرازاتها في السابق إعاقة حركة الحجاج، وبتصريف لم يدرك من خلاله الحاج المفترش خطورته على ذاته وعلى الآخرين.

هل تعتقد أن هذه المشاريع تكتفي المشاعر المقدسة، وأنها ستكون إسهاماً في حل الإشكالات البيئية التي قد يتسبب فيها الحاج أولًا؟
دعني أذكر مقولة للأمير خالد الفيصل وهي «دائماً نسعى للأفضل فمن يسعى للأفضل لا تتوقف طموحاته وبدله لتحسين الخدمة والأداء»، ولذلك لن تكتفي المشاعر بالمشاريع، بل دائمًا بما تطلبه من تبعات لتطوير الخدمة في مجالات متعددة وكذلك أمن وراحة الحجيج نحن بحاجة إلى مشاريع مضافة.

نلاحظ أن مكة المكرمة تنتج كميات كبيرة من النفايات سنويًا نظرًا لضخامة عدد الزوار الذين يفدون إليها سنويًا، فلماذا لا نرى القطاع الخاص يتوجه إلى مشاريع التدوير لها؟
اتجاه القطاع الخاص للاستثمار يبني على جدوى المشروع ونسبة دخله من رأس المال المستثمر، إضافة إلى عوامل أساسية هي متتحققة في هذا البلد الآمن بفضل من الله تعالى، والاستثمار في تدوير النفايات من المشاريع المجدية تمامًا في جميع أنحاء العالم، وهناك أمران أعتقد أنهما فاعلان في هذا النوع من الاستثمار، الأول أن مكة المكرمة مدينة موسمية وتحتاج إلى إمكانات خاصة

بعد بضع سنوات ستكون إن شاء الله تعالى في مصاف المدن الأولى من حيث تقييم الإنسان (المواطن) وكذلك المكان.

لماذا التلوث البيئي في مكة المكرمة بدرجات مختلفة حتى ولو كانت متدينة، وما الحلول للتخلص منه بشكل نهائي؟
أولاً لا توجد حلول للتخلص من التلوث بشكل نهائي ولا في أي مدينة في العالم، إلا إذا عدنا إلى الحياة البدائية، ولكن طالما أن الإنسان موجود وطالما أنه يستفيد مما سخره الله له فهو منتج للملوثات، ولكن بيئتنا يخير إذا ماقارناها بكثير من الدول، وهذا لا ينافي مع واجباتنا تجاه البيئة، فلا تزال تحتاج للاستثمار في البيئة وذلك لتقليل تراكمات إنتاجية الملوثات وكذلك لتقليل معدلات التلوث المؤثرة في البيئة.

هل نجح مشروع نقل الحركة الترددية الذي تم تطبيقه على مؤسسات الطوافة عند نقلها لحجاجها من مشعر إلى آخر؟
في اعتقادي أن الإقدام على مثل هذه الخطوات لم يكن بالتجربة للحصول على فاعلية الخطوة أو عدم فاعليتها، واعتقادي الجازم أن أي خطوة من هذا النوع لم تقر إلا بعد الدراسة الوافية والمستفيضة المؤدية لجدوى الخطوة، واسمح لي أن أشير إلى نقطة مهمة تمثل في انسجام الأداء بين فرق العمل المحققة أو العاملة على تحقيق هدف ما أو مشروع ما، فإذا التزم الجميع لتحقيق أعلى معدلات الانضباط في أداء مسؤولياتهم تحقق الهدف بأعلى معدلات النجاح.

ماذا تعني لك ظاهرة الافتراض، وهل أسهمت حملة «لا حج بلا تصريح» في التخفيف من هذه الظاهرة؟
هذه حملة تصب في تنظيم القادمين للحج وليس لمنع القادمين للحج

استخدام المواد الصديقة للبيئة سيكون له أثر كبير في تقليل الملوثات

الوعية والاهتمام بالبيئة واجب على الإنسان المسلم والوعي البيئي ليس بجديد

على كل فرد أن يستثمر ببعضه من وقته وطاقته في مجال البيئة حتى يتم توريثها للأجيال القادمة



المكرمة تمر بمرحلة تطوير قدرة الاستيعاب والتأسيس من جديد لتوسيع مرحلتي بناء على الخطط العشرية في هذا العهد الميمون عهد مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله - يحفظه الله - وولي عهده الأمين الأمير سلطان والنائب الثاني الأمير نايف، بإمارة وإدارة حكيمة من الأمير خالد الفيصل، وأني على يقين باذن الله تعالى أن مكة المكرمة إنماية.
من خلال موقعكم في المجلس، كيف تنظر إلى مستقبل مكة المكرمة خلال الفترة المقبلة؟
جميعنا يدرك أن مكة

وتاثير المشكلة، ولكن سعياً لبيئة أفضل فإن الأمر يتطلب استثماراً بيئياً لتقليل حجم وضرر أي تراكمات من أي ملوثات.

هل هناك تشريعات فعلية ورقابة على فرز النفايات من قبل بعض المستفيدين منها قبل وصولها إلى أيدي بلديات المدن المسؤولة عن النظافة والتخلص من النفايات؟

أعتقد أن البلديات والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لديها الإجابة الأوفى عن هذا السؤال، ولكن من ناحية أخرى أجده أن الغرض من ممارسة العامل هذا العمل قد أختلف وأن هذا التصرف فيه تجاوز مسؤولية الأمازات.

في الختام أريد رؤيتك حول التوجه الحالي لدى مستثمري المشاريع العملاقة إلى استخدام المواد الصديقة للبيئة في إنجاز المشاريع؟

من دون شك أن استخدام المواد الصديقة للبيئة سيكون له أثر كبير في جانبين وهما تقليل استنزاف الموارد والثاني تقليل إنتاجية الملوثات، وبدون شك فإن ذلك سيسمح بفاعلية في تحقيق الإصلاح البيئي.



تنشر في موسم الحج المخالفات البيئية التي تتطلب حراكاً توعوياً للحد منها.